

كو٧ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ني٧٧يحيادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١١/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٩ برئاسة القاضي السيد منحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أتمن المائونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي - / نصر فاضل كاظم وكيله المحامي سمير حسين خرباط .  
التميز عليه - المدعي عليه - / رئيس مجلس محافظة بغداد/ إضافة لوظيفته وكيله الموظف الحقوقي وليد مجيد صالح .

#### الإدعاء:

ادعى المدعي (التميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري ان موكله عضواً في المجلس البلدي لقاطع الرشيد - مجلس الرضوانية المحلي اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٣/٧/١ ولغاية تاريخ اقالته من عضوية المجلس في ٢٠٠٤/٥/١٥ وحيث ان الاقالة لا سند لها من القانون طبقاً لاحكام المادة الخامسة والخمسين من قانون ادارة الدولة التي نظمت احكام تشكيل مجالس المحافظات والاقضية والنواحي وكيفية اقالتهم من قبل القضاء في حال ارتكابهم جريمة مخرطة بالشرف ، نظلم المدعي لدى المدعي عليه/ إضافة لوظيفته وسجل بعدد وارد (١٦٧٤٦) في ٢٠١١/٤/٧ . أقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١١/٥/١٥ طائياً الحكم بالزام المدعي عليه/ إضافة لوظيفته بالغاء قرار اقالة موكله من عضوية المجلس البلدي لقاطع الرشيد مجلس الرضوانية المحلي مع الزامه باحالة موكله على التقاعد وإكمال معاملته التقاعدية واحالتها الى هيئة التقاعد الوطنية لمنحه الحقوق التقاعدية طبقاً لإحكام الفقرتين (أ و ب) من المادة ١٨ من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ ، ونتيجة المرافعة الحضورية العنينة أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ ويعدد اضبارة (٢٠١١/ق/١٧٧) حكماً يقضي برد دعوى المدعي . طعن التميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المدفوع عنها الرسم بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣ طائياً نقضه للأسباب الواردة فيها .



كويت مارى عيراق  
داد كاي بالاي نيقتيحادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١١/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في قرار الحكم المميز وجد بأنه صحيح وموافق للقانون ذلك ان اعضاء المجالس البلدية (القواطع والاحياء) الذين شغلوا مناصبهم بعد (٢٠٠٤/٤/٩) اصبحوا يستحقون الحقوق التقاعدية اسوة بعضو مجلس الناحية وفقاً لذات الشروط بموجب البند (ثانياً) من المادة (٥٥) من قانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ بعد ان تم تعديلها بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠ (قانون التعديل الاول لقانون المحافظات المشار اليه اعلاه) ، وحيث تم ايقاف العمل بالبند (ثانياً) من المادة (٥٥) من قانون المحافظات المنوه عنها انفاً بموجب المادة (٤٠) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (٢٠١٢) عليه فان المدعي (المميز) يكون غير مشمول بالحقوق التقاعدية وبالتالي تكون دعواه لا سند لها من القانون تستوجب الرد وحيث ان محكمة القضاء الاداري سارت في هذا الاتجاه وقررت رد الدعوى وللاسباب المبينة اعلاه فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار استناداً لاحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وبالاتفاق في ٢٠١٢/٩/١٩ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا

عبدالله  
م. المدعاوى